

(٣) السيد عبد الإمام سعيد .

(٤) شركة المقاولات المدنية (ولسن بولص وشركاه) .

(٥) شركة عبد الملك قلنس وشركاه للمقاولات العمومية .

(٦) شركة جابر وشكري وأمين للمقاولات .

(٧) شركة فيس وبرت ديجان وشركاه .

(٨) شركة السيد اسماعيل للصناعة والمقاولات .

(٩) شركة م . عوض الهندسية (منtri) .

(١٠) مكتب التوريدات والتركيبات الهندسية .

(١١) شركة طيبة للمقاولات .

(١٢) الشركة المصرية للمقاولات الهندسية .

(١٣) الشركة الهندسية للمقاولات العمومية (البغدادي وأولاده) .

(١٤) شركة المباني والمشروعات العامة (الفيوم) .

(١٥) شركة زلعوم للمقاولات .

(١٦) كمال نسيم عبد السيد و محمد محمود حجازى .

(١٧) شركة الوادى للهندسة والمقاولات (وديع مرشاق) .

(١٨) الشركة المعاشرة للإنشاءات (عبد الرؤوف نخله) .

(١٩) الشركة العامة للمقاولات الصحية والتسخين (عمرو دسوق وشركاه) .

(٢٠) شركة المقاولات المصرية لمشروعات مياه الشرب .

مادة ٢ — تشارك الدولة بمحصلة قدرها ٥٠٪ من رأس مال كل من هذه الشركات والمنشآت والمقاولين .

مادة ٣ — تشرف المؤسسة المصرية العامة للمقاولات والإنشاءات على الشركات والمنشآت والمقاولين المذكورين بال المادة الأولى من هذا القرار وتعتبر المؤسسة الجهة الإدارية المختصة بالنسبة لها .

مادة ٤ — ينشر هذا القرار بالجريدة الرسمية ، ويعمل به من تاريخ نشره ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ (٥ مارس سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرر :

مادة ١ — تتحمل الدولة بقيمة الفروق بين التكاليف الفعلية لرئيسي أراضي مديرية التحرير التي توزعها الهيئة الدائمة لاستصلاح الأراضي على صغار الزراع من الفلاحين وبين متوسط التكاليف التي يتحملها رئيسي الفدان في أراضي منطقة الدلتا وذلك لمدة ستين من تاريخ استلامهم الأرض .

مادة ٢ — ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ، وي العمل به من تاريخ نشره ما

صدر براسة الجمهورية في ٢٨ رمضان سنة ١٣٨١ (٥ مارس سنة ١٩٦٢)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٩٤٤ لسنة ١٩٦٢

بعض بعض الشركات والمنشآت والمقاولين إلى القطاع العام

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٦١ في شأن جواز السماح بقبول بعض شركات ومشروعات المقاولات الخاصة في القطاع العام ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٥ لسنة ١٩٦١ بإنشاء المؤسسة العامة للمقاولات والإنشاءات ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٩٠٠ لسنة ١٩٦١ بشأن سلطات الوزراء ومسئولييات كل منهم في تحقيق الأهداف بالنسبة ل المؤسسات العامة ؛

قرر :

مادة ١ — تضم الشركات والمنشآت والمقاولون المبينة فيما يلي إلى القطاع العام :

(١) شركة اسكندرية للنقل والتوريدات (أنجال توفيق حبيب) .

(٢) المهندس مصطفى موسى .